

أثر الفشل المحاسبي في جودة القوائم المالية المُعدّة من قِبَل الوحدات الاقتصادية الهادفة إلى الربح (بحث استطلاعي لآراء عيّنة من الأكاديميين وموظفي مكاتب الحسابات والتدقيق في محافظة دهوك)

أحمد اسماعيل محمد صالح^١، احمد يحيى عبدالله^٢، عابد حسن رشيد^٣

^١ قسم المحاسبة، كلية التقنية الإدارية، جامعة دهوك التقنية، إقليم كردستان، العراق

^{٢،٣} قسم المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة دهوك، إقليم كردستان، العراق

المستخلص:

يهدف البحث إلى بيان أثر الفشل المحاسبي في جودة القوائم المالية التي تعدّها الوحدة الاقتصادية الهادفة إلى الربح، وذلك في ضوء آراء عيّنة من أكاديميي المحاسبة في الجامعات الحكومية، وموظفي مكاتب المحاسبة والتدقيق في محافظة دهوك. أهداف البحث: يهدف البحث إلى بيان أثر الفشل المحاسبي في جودة القوائم المالية، ولتحقيق هذا الغرض تم صياغة مشكلة البحث من سؤال مفاده: هل للفشل المحاسبي أثر في جودة القوائم المالية. ولجمع البيانات تم تصميم استبانة موزّعة على عيّنة البحث المتكونة من (40) استبانة، المستردة والصالحة منها (32) استبانة، ونسبة استرداد (80%) وقد استعمل الباحثون أسلوب تحليل البيانات باستعمال الإحصاء الوصفي وتحليل الارتباط وكذلك تقنيات الانحدار الخطي البسيط باستعمال برنامج التحليل الإحصائي (spss). بينت نتائج البحث وجود علاقة قوية بين الفشل المحاسبي وجودة القوائم المالية فيما يخص تطبيق المعايير والسياسات والقواعد المحاسبية، والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وكفاءات الكوادر المحاسبية، والالتزام بالمبادئ المهنية والأخلاقية وغيرها من النقاط التي أشار إليها البحث، وأن هناك أثراً للفشل المحاسبي في جودة القوائم المالية للوحدات الاقتصادية الهادفة إلى الربح. وقد توصل البحث إلى جملة من التوصيات أهمها ضرورة الالتزام الكامل بالمعايير المحاسبية سواء المعمول بها دولياً أو محلياً، وإمكانية استعانة الوحدات الاقتصادية التي تعاني من الفشل المحاسبي بخبراء محاسبين مشهود لهم بالخبرة، وضرورة قيامها بمراجعة وتقييم السياسات والقواعد المحاسبية المطبّقة لديها إلى جانب أهمية تحسين إجراءات التدقيق الداخلي وتعزيز دوره لضمان التقييم الفعال للعمليات المالية والمحاسبية. واكتشاف الأخطاء مبكراً، وسرعة معالجتها وتلافيها عن طريق توفير الشفافية في القوائم المالية.

الكلمات المفتاحية: الأداء المحاسبي، الفشل المحاسبي، جودة القوائم المالية، الوحدة الاقتصادية، العمليات المالية.

المقدمة

للمستثمرين والجهات المعنية الأخرى، لذا يُعدُّ الفشل المحاسبي أمراً يثير القلق بشدة، إذ يمكن أن يؤثر بشكل كبير على جودة القوائم المالية التي تُقدّمها الوحدة الاقتصادية. ويسعى هذا البحث إلى فهم الأثر الذي يمكن أن يُحدثه الفشل المحاسبي على جودة القوائم المالية التي تُقدّمها الوحدة الاقتصادية. إذ يُعدُّ الفشل المحاسبي المتغير مستقلاً بينما يُعدُّ جودة القوائم المالية المتغير تابعاً، ويتناول البحث استكشاف العلاقة بين الفشل المحاسبي ودقة وموثوقية البيانات المالية وكيف يمكن أن يتسبب الفشل المحاسبي في تشويش الصورة المالية الحقيقية للوحدة المحاسبية. ومن المتوقع أن يُسهّم هذا البحث في زيادة الوعي لدى الوحدة الاقتصادية والجهات المستفيدة بأهمية دور المحاسبة الدقيقة والموثوقة في تقديم المعلومات المالية إلى جانب تقديم النتائج المستخلصة تمهيداً لتقديم توصيات واضحة للوحدات الاقتصادية والجهات ذات العلاقة لتعزيز أنظمة المحاسبة وضمان جودة وشفافية

يُعدُّ الأثر المحاسبي أحد الأدوات الرئيسية للكشف عن صحة وأداء الوحدات الاقتصادية الهادفة إلى الربح، الذي يتمثل بشكل أساسي في تقديم القوائم المالية التي تُعدُّ أداة أساسية لاتخاذ القرارات المالية والاستثمارية من قبل الوحدة الاقتصادية. ولكن إذا كانت هذه القوائم المالية غير دقيقة أو غير موثوقة، فإنها قد تؤدي إلى تحديات خطيرة



مجلة جامعة كويه للعلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد ٧، العدد ١ (٢٠٢٤)

أستلم البحث في ٢٦ تشرين الأول ٢٠٢٣؛ قُبِل في ١ شباط ٢٠٢٤

ورقة بحث منتظمة: نُشرت في ٢٢ حزيران ٢٠٢٤

البريد الإلكتروني للمؤلف: ahmed.ismaeel@dpu.edu.krd

حقوق الطبع والنشر © ٢٠٢٤ أحمد اسماعيل محمد صالح. هذه مقالة الوصول إليها مفتوح موزعة تحت

رخصة المشاع الإبداعي النسبية - CC BY-NC-ND 4.0

المعلومات المالية المقدمة.

المالية .

5.5. إضافة معلومات جديدة وقيمة علمية بشأن دراسة جودة القوائم المالية، وتأثير الفشل المحاسبي عليها .

1. منهجية البحث:

1.1 مشكلة البحث:

للمحاسبة أثر كبير في النمو الاقتصادي إذ تُسهل عملية التخطيط المالي عن طريق توفير معلومات دقيقة وموثوقة حول نتيجة أنشطة الوحدات الاقتصادية والمؤسسات فضلاً عن المركز المالي لها في نهاية المدة. كما يعتمد النظام المحاسبي في جميع دول العالم على قوانين وأنظمة بحاجة إلى متابعة دقيقة لضمان تحقيق الشفافية، ومن هنا يبرز أثر المحاسبة في تقديم المعلومات الكفيلة بمساعدة المستثمرين والدائنين والبنوك ومؤسسات الدولة كالجهاز الضريبية في اتخاذ القرارات السليمة .

ويشير الفشل المحاسبي إلى عدم القدرة على توفير معلومات محاسبية موثوقة ودقيقة بشكل كافٍ بسبب وجود أخطاء وتقصير في النظام المحاسبي سواء أكان ذلك في الإجراءات المحاسبية أو القوائم المالية التي تعدّها الوحدة الاقتصادية. من هنا يمكن القول إنّ دقة القوائم المالية ونتائج التحليل المالي لها أثر كبير في صحة واستدامة العمليات المالية في الوحدة الاقتصادية التي تعتمد على أهمية تسجيل البيانات في السجلات المحاسبية وفقاً للمبادئ المحاسبية المعمول بها لكونها تؤثر على صورة الوحدة الاقتصادية. ومن هنا تظهر أهمية وجود نظام محاسبي قوي ومنهجي لضمان دقة التسجيلات المحاسبية والمعاملات المالية وصولاً للتطبيق السليم للمعايير والإجراءات المحاسبية .

وبناءً على ما تقدّم يمكن صياغة مشكلة البحث على النحو الآتي:

(هل للفشل المحاسبي أثر على جودة القوائم المالية المُعدّة من قبل الوحدات الاقتصادية الهادفة إلى الربح؟)

1.2 أهمية البحث:

يمكن بيان أهمية البحث عن طريق الآتي:

1. تسليط الضوء على أثر الفشل المحاسبي في جودة القوائم المالية.
2. أثر تجنّب الفشل المحاسبي في زيادة الثقة والشفافية في القوائم المالية.
3. بيان أنّ التعامل مع الفشل المالي ومعالجته سيؤدي إلى تحسين أداء الوحدة الاقتصادية ويدعم اتخاذ القرارات المالية الصائبة.
4. أهمية بيان السبل التي تسهم في استبعاد العمل المحاسبي من الفشل المحاسبي المحتمل.
5. أهمية بيان السبل التي تؤدي إلى نجاح العاملين في مهنة المحاسبة في سوق العمل، وكيفية حماية أنفسهم من الفشل المحاسبي.

1.3 أهداف البحث:

تتوضّح لدينا أهداف البحث في ضوء النقاط الآتية :

- 1.1 تحديد الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى الفشل المحاسبي وكيفية تأثيرها على جودة القوائم المالية.
2. تقييم تأثير الفشل المحاسبي على قدرة الوحدات الاقتصادية على جذب المستثمرين الخارجيين من المستثمرين وغيرهم.
3. دراسة العلاقة بين الفشل المحاسبي ومخاطر الأداء المالي للشركة.
4. تقديم توصيات لتحسين الأداء بتقديم إرشادات للوحدات الاقتصادية حول تحسين الإجراءات المحاسبية، والمالية لتجنب الفشل المحاسبي، وتحسين جودة القوائم

1.4 فرضية البحث:

بناءً على ماتقدم يمكن صياغة الفرضية الرئيسية الآتية:

(هناك أثر للفشل المحاسبي في جودة القوائم المالية المُعدّة من قبل الوحدات الاقتصادية الهادفة إلى الربح) وتنبني هذه الفرضية على اعتبارات مثل عدم الدقة في القوائم المالية والإفصاح الضعيف عن المعلومات المالية فضلاً عن التأخير في تقديم القوائم المالية، وكذلك عدم الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية أو القواعد المحلية. وتتفرع عن هذه الفرضية فرضيتان فرعيتان هما:

1. توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين الفشل المحاسبي وجودة القوائم المالية المُعدّة من قبل الوحدات الاقتصادية الهادفة إلى الربح.
2. هناك علاقة وأثر ذو دلالة إحصائية بين الفشل المحاسبي وجودة القوائم المالية المُعدّة من قبل الوحدات الاقتصادية الهادفة إلى الربح.

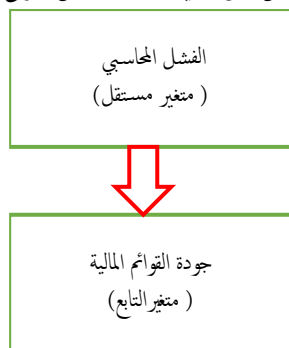
1.5 مجتمع البحث وعيّنته:

مجتمع البحث: لإجراء البحث الاستطلاعي والحصول على البيانات اللازمة تمّ اختيار مجتمعين معنيين بالمحاسبة في محافظة دهوك ها :

- a. أكاديميو المحاسبة في الجامعات الحكومية في محافظة دهوك، وهي جهات معنية بالتعليم المحاسبي.
 - b. موظفو مكاتب المحاسبة والتدقيق في محافظة دهوك، والمعنيون بتنظيم وتدقيق حسابات الوحدات الاقتصادية الهادفة إلى الربح.
- عينه البحث: تم اعتماد أسلوب المعاينة وما يتناسب مع حجم مجتمع البحث.

1.6 نموذج البحث:

يمكن بيان متغيرات البحث عن طريق النموذج الآتي:



الشكل رقم (1): نموذج البحث.

المصدر: من إعداد الباحثين.

1.7 أسلوب جمع البيانات ومنهج البحث:

الاعتماد على المراجع والبحوث العلمية والدوريات والأطرايح ذات الصلة بموضوع البحث فضلاً عن الاطلاع على مواقع الإنترنت.

البشرية الأساسية" إذ أظهر التاريخ أنّ انهيار الوحدات الاقتصادية، وفشل المحاسبة والتدقيق والمعروف باسم (الفشل المحاسبي) وتغيير الحوكمة، هي أمور مترابطة، ويتورط الفشل المحاسبي بشكل خاص في الانهيارات غير المتوقعة أو المفاجئة لوحدة الاقتصادية الكبيرة (Carnegie & O'Connell, 2014 : 3). مثل ما حدثت في شركة إنرون في ديسمبر 2001 إذ تعرضت إلى إفلاس والزوال النهائي ينبغي النظر إليها على أنّها فشل محاسبي، عن طريق تضليل المستثمرين، والدائنين بشدة بالبيانات المالية الكاذبة، وبسبب الممارسات المحاسبية التي توترت حدود المصادقية (Hayes, 2005 : 1 & Baker).

وجود تشويه في الصورة الحقيقية حول الأداء المحاسبي والسجلات المحاسبية للوحدة الاقتصادية وموقفها المالي مما يجعل من الصعوبة على الجهات المستفيدة ذات المصلحة (سواء من داخل الوحدة أو خارجها) الحصول على المعلومات الدقيقة اللازمة، ومن ثم حصول فجوة بين واقع العمليات المحاسبية وما يجب أن تكون عليه السجلات والعمليات المالية للوحدة الاقتصادية، وهناك من يشير إلى أنّ الفشل المحاسبي هو التلاعب بالقوائم المالية سواء بشكل مقصود أو غير مقصود، والذي يمكن أن يخلق مظهراً زائفاً للصحة المالية للوحدة الاقتصادية (Steven, by www.investopedia.com, Nicolas).

2.3 أسباب الفشل المحاسبي:

هناك العديد من الأسباب التي تؤدي إلى الفشل المحاسبي يمكن بيان أهمها في الآتي:

1. وجود أخطاء بالمستندات والسجلات المحاسبية : ويرجع السبب فيه إلى المراحل المتعددة التي تمر بها البيانات وتنقلها بين أيدي كثيرة وصولاً إلى إصدار القوائم المالية (خالد، 2004: 23).
2. وقوع تلاعب أو غش في البيانات المحاسبية في إحدى المراحل المتعددة التي تمر بها مما يتطلب فحص البيانات وتدقيقها بواسطة مدقق خارجي (يوسف، 2014: 10).
3. فضلاً عن الاحتمال المحاسبي الذي يتضمّن التلاعب بالبيانات المالية من أجل خلق وهم أو صورة غير حقيقية حول أصول الوحدة الاقتصادية وثروتها (Marlo & Tutino, 2019:1). كما أنّ الاحتمال المحاسبي هو نوع من الفشل المحاسبي الذي قد يتورط فيه الموظف أو المحاسب أو الوحدة نفسها فيؤدي ذلك إلى تضليل المستثمرين (https://www.accountingtools.com/articles/accounting-fraud).
3. عدم الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية المعمول بها: الذي سيؤدي إلى خلق فجوة كبيرة بين واقع المحاسبة المعمول به من قبل الوحدة الاقتصادية وبين ما تتطلبه سوق العمل الدولية من معايير محاسبية دولية، ولا سيما في ظل القصور والتراجع الذي يعاني منه العمل المحاسبي (الاسعد، 2013: 262).
3. عدم الإفصاح الكافي عن المعلومات من قبل الوحدة الاقتصادية عند إصدار القوائم المالية في نهاية الفترة المالية، إذ تتأكد أهمية الإفصاح كون أنّ معظم المستفيدين (ولا سيما الجهات الخارجية) لا تتاح لهم الفرصة للاطلاع على سجلات الوحدة الاقتصادية أو عدم القدرة على استيعابهم لمحتوياتها كما يجب، ومن ثم يعتمدون بدرجة كبيرة على معرفة أداء الوحدة الاقتصادية عن طريق القوائم المالية التي أصدرتها (حماد، 2006: 74).

ويرى الباحثون بأنّ هناك أسباباً أخرى للفشل المحاسبي وهي:

عدم وجود مستندات ووصولات داعمة للمعاملات المالية التي أجرتها الوحدة. إخفاء الديون والالتزامات المالية الخارجية سواء تلك التي ترتبت على الوحدة أثناء

2. اعتماد الأسلوب التحليلي عن طريق اعتماد استتارة استتابة كوسيلة أساسية لجمع بيانات الجانب الميداني بشمولها للمتغير المستقل (الفشل المحاسبي) والمتغير التابع (جودة القوائم المالية).

1.8 أساليب التحليل الإحصائي:

وذلك باستعمال المؤشرات الإحصائية الآتية:

- 1- معامل الارتباط لتحديد العلاقة بين المتغيرات وطبيعتها .
- 2- معامل الانحدار لقياس معنوية تأثير المتغير المستقل (الفشل المحاسبي) في المتغير التابع (جودة القوائم المالية) .

2. الجانب النظري:

2.1 مفهوم المحاسبة والفشل المحاسبي:

تتألف المحاسبة من ثلاثة أنشطة أساسية هي تحديد وتسجيل وتوصيل الأحداث الاقتصادية لوحدة اقتصادية معينة، وتبليغها للمستعملين المهتمين، وهم إما من داخل الوحدة الاقتصادية كالملاك ومديري أقسام الوحدة، أما المستعملون الخارجيون فهم المستثمرون والدائنون والبنوك ودائرة الضريبة وغيرهم (Kieso & others, 2015:5). ويُقصد بتحديد الحدث الاقتصادي بيان نشاط الوحدة من بيع أو شراء أو تسديد أو تحصيل المبالغ النقدية، في حين يمثل التسجيل إدراج الأحداث أو المعاملات المالية التي تجريها الوحدة في شكل قيود يومية في السجلات المحاسبية تمهيداً لترحيلها إلى حساب الإسناد العام لمعرفة رصيد كل حساب، وإعداد ميزان المراجعة لجميع أرصدة الحسابات، في حين يُعبّر التوصيل عن إعداد القوائم المالية في نهاية المدة المالية للوحدة التي تتركز بصفة أساسية حول بيان نتيجة نشاط الوحدة الاقتصادية من ربح أو خسارة فضلاً عن بيان المركز المالي لها لأغراض اتخاذ القرارات من قبل الوحدة أو المستعملين الخارجيين، من ذلك يتضح لنا أهمية دقة البيانات التي تحتويها القوائم المالية، والتي يعتمد عليها بشكل كبير أصحاب العلاقة المشار إليهم أعلاه لضمان سلامة القرارات التي سيتخذونها للمدة القادمة بصدد نشاط الوحدة الاقتصادية، وتعتمد المحاسبة في مراحلها على ما يسمّى بالدورة المحاسبية، والتي تبدأ بالقيود اليومية (مرفق بها المستندات الخاصة بشكل نشاط) وانتفاءً بالقوائم المالية (بعد إجراء قيود التسوية اللازمة) وقيود النقل بكافة أشكالها تمهيداً لإعداد الميزانية الافتتاحية للمدة القادمة، ومن ثم فإنّ أيّ خلل في تسجيل الأنشطة سيترتب عليه إخلال بصحة أداء الوحدة الاقتصادية، ومن هنا يأتي أهمية تسليط الضوء على مفهوم الفشل المحاسبي، الذي سوف يؤدي إلى الإخلال بمنظومة الدورة المحاسبية، ومن هنا يأتي أثر المدقق الخارجي ومسؤوليته، التي تتمثل في إبداء الرأي حول البيانات المالية للوحدة التي يدقق حساباتها للحصول على تأكيد معقول بأنّ البيانات المالية للشركة التي يدققها خالية من الأخطاء مع الأخذ بالاعتبار بأنّ صحة القوائم المالية هي مسؤولية أداة الوحدة وليس المدقق الخارجي (Arthur, 2023:2).

2.2 مفهوم الفشل المحاسبي:

1. مشاكل المحاسبة والتدقيق ليست جديدة، بل هي "مشاكل دائمة نابعة من الطبيعة".
- 2.

- المدة المالية أو التي تتعلق بمُدّد مالية سابقة.
3. ضعف الرقابة المالية والإدارية في الوحدة الاقتصادية، ومن ثمّ عدم وجود نظام رقابة قويّ يضمن دقّة وموثوقية المعلومات حول أنشطتها.
 4. سوء التخطيط المالي المُعدّ من قبل الوحدة الاقتصادية بسبب عدم وجود خطة مالية واضحة للعمل بها، الأمر الذي يؤدي إلى التضارب بين الإيرادات والنفقات، وعدم قدرتها على تسديد التزاماتها ولاسيما قصيرة الأجل.
 5. عدم وضوح في الأهداف المالية والاستراتيجية للوحدة الاقتصادية، وهذا يؤدي إلى التشتت في إنفاق وتحصيل الموارد المالية، وينعكس سلباً على تحقيق النموّ المستدام للوحدة.
 6. عدم وجود أهداف مالية واقعية إلى جانب ضعف النزاهة في التعاملات المالية. أساسية (ويرى الباحثون) ما يأتي:
 7. عدم وجود فريق محاسبة ذي خبرة محاسبية لدى الوحدة الاقتصادية، مما يؤدي إلى حدوث أخطاء مالية، وضعف في الأداء المحاسبي.
 8. ضغوط الوقت في إعداد القوائم المالية من قبل الوحدة الاقتصادية، التي يفترض أنّ تصدر ضمن المواعيد التي تُقررها التعليمات النافذة من قبل السلطات المختصة، ولاسيما الجهات الضريبية.
3. إنّ المعلومات المُعدة من قبل الوحدة الاقتصادية للفترة المالية السابقة قد تمّ إعدادها وفقاً للمعايير المحاسبية والسياسات المحاسبية والأساليب المتبعة ضمن متطلبات جودة القوائم المالية.
- للتأكد من تحقيق الجودة في القوائم المالية لا بدّ من تعاون وثيق بين الوحدة الاقتصادية والمدقق الخارجي، بهدف تدقيق وتحليل المعلومات المالية، والتأكد من صحتها مما يعزز الشفافية، وبناء الثقة بين الوحدة والجمهور، ويُسهّم في اتخاذ القرارات المالية السليمة.
- إنّ من أهمّ متطلبات توفّر الجودة في القوائم المالية هو حصول القناعة لدى المساهمين حول الموثوقية ودقة التوقيت، إلى جانب وثوق الصلة بالمعلومات التي تتضمنها القوائم المالية التي أعدتها الوحدة الاقتصادية، هذا فضلاً عن أنّ توفّر خاصية قابلية المقارنة تساعد في تقديم معلومات تمكن مستعملي القوائم المالية من إجراء المقارنة عبر الزمن، فضلاً عن أثر الإفصاح المحاسبي في إثراء قيمة المعلومات التي تعرضها تلك القوائم، وتحسين جودة المعلومات المحاسبية لتصبّ في النهاية في تحقيق وظيفتين أساسيتين هما: القياس والإفصاح عن تلك المعلومات، لصالح مستعمليها، سواء من داخل الوحدة الاقتصادية أو خارجها (بنت علي، 2019 : 28).

2.4 جودة القوائم المالية:

2.5 تأثير الفشل المحاسبي على جودة القوائم المالية:

تعدّ المحاسبة من الأدوات المهمة التي تساعد على ضبط مهامّ الوحدة الاقتصادية بأنواعها المختلفة، إلى جانب مساعدة القائمين عليها على اتخاذ القرارات السليمة التي تضمن استمرار الوحدة و مساهمتها في تقوية ودعم اقتصاد البلد، لذلك يسعى الباحثون إلى النهوض بمهنة المحاسبة وتطويرها والارتقاء بمستواها (أبو مطر ، 2022 : 431).

إنّ للفشل المحاسبي تأثيراً بالغاً على جودة القوائم المالية وبهذا الصدد لا بدّ من بيان النقاط الآتية:

1. قابلية المقارنة للقوائم المالية المُعدة : إنّ التغييرات والأخطاء المحاسبية للمُدّد السابقة تنعكس سلباً على إمكانية إجراء المقارنة بين القوائم المالية لمدّتين متتاليتين، الأمر الذي سيؤثّر على الاستنتاجات المستخلصة، وسيعتمد حينها تلك القوائم المالية لغرض اتخاذ القرار
- <http://www.bdo.com/insights/assurance/financial-reporting-guide-for-accounting-changes-and-error-corrections>

تمتلك المرحلة الأخيرة في استكشاف المحاسبة خطوة إعداد القوائم المالية تمهيداً لعرضها على مجلس إدارة الوحدة الاقتصادية لمناقشتها في اجتماع الجمعية العامة للمساهمين في نهاية السنة المالية بعد إحالتها إلى المدقق الخارجي لبيان رأيه القانوني والمحاسبي بشأن تلك القوائم (David Alexander & Christopher Nobes, 2020 P:123). وتمثّل القوائم المالية سجلات رسمية توضح أنشطة الوحدة الاقتصادية، ووضعها في نهاية المدة المالية بطريقة منظمة وسهلة الفهم، ووفقاً للقواعد والمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً، وتهدف هذه القوائم المالية إلى بيان نتيجة نشاط الوحدة في نهاية المدة، والمركز المالي إلى جانب الحركة النقدية في مجال الأنشطة التشغيلية والتمويلية والاستثمارية، وكذلك بيان رصيد الأرباح المحتجزة، والتغيير في حقوق المالكين نهاية المدة المالية (<http://en.m.wikipedia.org/wiki/financial-statement>).

ويمكن للوحدة الاقتصادية أن تُعدّ القوائم المالية مباشرة من واقع ميزان المراجعة المعدّل، ويستعمل مجتمع الأعمال والاستثمار قائمة الدخل لتحديد الربحية، وقيمة الاستثمار والجدارة الائتمانية للوحدة الاقتصادية، كما تزود الوحدة المستثمرين والدائنين بالمعلومات التي تساعد في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، وتوقيتاتها فضلاً عن حالات عدم اليقين لتلك التدفقات (Kieso & others, 2014:136). في حين تظهر قائمة المركز المالي اصول الوحدة الاقتصادية والالتزامات المترتبة عليها وصافي حقوق المالكين في تاريخ محدد، وتساعد هذه القائمة في إعطاء معلومات حول طبيعة والمبالغ المودعة من قبل المستثمرين إلى جانب الالتزامات المترتبة على الوحدة لصالح الدائنين للمساعدة في اتخاذ القرارات السليمة في ضوء المعلومات المتوفرة (فضلاً عن القوائم الأخرى كقائمة الأرباح المحتجزة، وقائمة التدفقات النقدية، وقائمة التغير في حقوق الملكية) هذا وتؤدي جودة القوائم المالية دوراً كبيراً في بناء الثقة بين الوحدة الاقتصادية والمستفيدين الآخرين.

ولا يوجد مفهوم محدّد مُتفق عليه لجودة القوائم المالية، فضلاً عن العديد من المصطلحات التي تمّ استعمالها للتعبير عن جودة القوائم المالية ما بين جودة المحاسبة وجودة الأرباح، وجودة القوائم المالية، وهناك اختلاف وتوتّع في المقاييس المستعملة لقياس جودة القوائم المالية، إذ يمكن القول بأنّ جودة القوائم المالية تعني أن تعبر القوائم المالية عن الوضع

2. مخاطر الإدارة : تؤدي الرقابة الداخلية دوراً حاسماً بشأن الإبلاغ المالي في منع (أو اكتشاف) التحريف الناتج عن الاحتيال المحاسبي، كما أن عامل المخاطرة الذي يؤثر على احتالية التحريف له علاقة بطبيعة حسابات القوائم المالية، ومدى قابلية تعرض الوحدة للخسارة أو الاحتيال .

([https://pcaobus.org/oversight/standards/auditing-](https://pcaobus.org/oversight/standards/auditing-standards/details/AS2201)

(standards/details/AS2201)

3. الإفصاح واعتبارات الإبلاغ المالي : عند غياب تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً فمن غير العملي لمحاسبات الوحدة إعداد القوائم المالية التي سوف تفتقر إلى الإفصاح اللازم عند إعداد القوائم المالية.

([https://pcaobus.org/oversight/standards/auditing-](https://pcaobus.org/oversight/standards/auditing-standards/details/AS3320)

(standards/details/AS3320)

4. الأهمية النسبية: تشير الأهمية النسبية للفشل المحاسبي إلى الأهمية أو الوزن المخصصين لأسباب مختلفة تُسببهم في الإخفاقات والفشل المحاسبي، منها مخاطر الاحتيال الإداري أو الأخطاء المحاسبية، التي تكون غالباً غير متعمدة، ويمكن تصحيحها فوراً.

2.6 التداعيات المحتملة للفشل المحاسبي على سمعة الوحدة الاقتصادية:4

عن طريق الممارسة العملية في حقل المحاسبة لحظ الباحثون أن هناك تداعيات كثيرة على سمعة الجودة الاقتصادية نتيجة فشلها المحاسبي، وتدني جودة قوائمها المالية، وكما يأتي:

1. انخفاض التدرجي لقيمة السهم في سوق الأوراق المالية، وقد تنخفض مع استمرار الفشل المحاسبي إلى أن يصبح سعره أقل حتى من القيمة الاسمية للسهم.
2. الابتعاد التدرجي من قبل المستثمرين والدائنين والبنوك عن التعامل مع الوحدة الاقتصادية، وقد يطالبونها بالأموال التي قدموها للوحدة لأغراض الاستثمار سواء من قبل المستثمرين أو الدائنين أو البنوك، وقد يهلونها مدة وجيزة من الزمن لتتمكن الوحدة من تسديد ديونها.
3. في حال عدم استطاعة الوحدة استرجاع أموال المستثمرين قد تلجأ الأخيرة إلى المحاكم لاسترداد أموالهم.
4. قد يترتب على الفشل المحاسبي قيام سوق الأوراق المالية باتخاذ إجراءات قانونية بحق الوحدة كأسلوب رادع أو إهمالها مدة زمنية لتقوم وضعها وتصحيحه.
5. قد تواجه الوحدة مشكلة كبيرة بسبب وصول أخبارها إلى وسائل الإعلام التي لن تردد في نشرها حول أداء الوحدة المالي والمحاسبي مما يؤدي إلى تشويه سمعتها في السوق.
6. قد يتخذ مسجل الشركات أيضاً إجراءات قانونية وفقاً لصلاحياته كونها الجهة التي منحت الوحدة الموافقة على تأسيس الوحدة الاقتصادية كشركة، إلى جانب احتمال تعرض القائمين على الوحدة (من بينهم المدير المفوض والمحاسب والأقسام الأخرى ذات الصلة) إلى المساءلة الإدارية والقانونية .

2.7 المعوقات التي تواجه الوحدة الاقتصادية في ضمان جودة القوائم المالية:

يرى الباحثون وجود معوقات تقف في طريق ضمان جودة القوائم يمكن إجمالها بالآتي:

1. عدم توفر التقنية اللازمة للتسريع وتهيئة البيانات الدقيقة التي سيتم تضمينها في القوائم المالية بسبب احتمال وجود نقص في الموارد المالية لاقتناء التقنيات والبرمجيات المالية والمحاسبية، إلى جانب عدم توفر الكادر المتخصص للقيام بالأداء المحاسبي لنشاط الوحدة الاقتصادية.
2. قد يكون هناك تضارب بين أصحاب الوحدة أو الأطراف ذات العلاقة ولا سيما في الجوانب المالية مما ينعكس سلباً على كفاءة أداءها وفعاليتها.
3. ضعف الرقابة الداخلية لدى الوحدة مما يضعف المتابعة السليمة لأداء الوحدة المالي والمحاسبي ولا سيما في ما يخص التدقيق الداخلي للمستندات المالية والسجلات المحاسبية للوحدة.
4. عدم التزام الوحدة الاقتصادية بالمعايير المحاسبية (سواء كانت معايير دولية أو معايير محلية معتمدة من قبل الجهات المختصة) مما ينعكس على تطبيق السياسات والقواعد المحاسبية المرتبطة بالأداء المحاسبي، وإعداد القوائم المالية.
5. سوء اختيار الكوادر المالية والمحاسبية من قبل الوحدة، وقد تدخل المحسوبة والوساطة في تعيينهم مما ينعكس سلباً (سواء من حيث جودة الأداء المالي أو المحاسبي أو من حيث فقدان النزاهة في العمل) ومن ثم يصبح الالتزام بأخلاقيات المهنة دون المستوى المطلوب ولا سيما في المجال المالي والمحاسبي.

3. الجانب العملي للبحث:

3.1 وصف مجتمع وعينة البحث:

بناءً على طبيعة البحث ومتغيراته وعلاقته وحجم المجتمعين المعتمدين فقد حددت عينة البحث حسب نسبة المجتمع الفرعي إلى المجتمع الكلي، لذا تم تطبيق أسلوب المعاينة العشوائية في اختيار مفردات العينة وكما هو مبين في الجدول (1) أدناه .

الجدول رقم (1)

مجتمع وعينة البحث

المجتمع	حجم المجتمع	نسبة المعاينة	عينة البحث
أكاديميو المحاسبة	45	58%	26
موظفو مكاتب الحسابات والتدقيق	33	42%	14
المجموع الكلي	78	51%	40

المصدر : من إعداد الباحثين.

بنسبة معاينة (51%) من حجم المجتمع الكلي البالغ (78) فرداً مكوناً من (26) فرداً من الأكاديميين، و(14) فرداً من الموظفين، وبنسب (58%) و(42%) على التوالي. وبلغت نسبة المعاينة الكلية (51%) وهي نسبة استطلاع أكثر من نصف حجم المجتمع الكلي للبحث، وتؤهل للاعتماد على نتائجها. وقد وُزعت استشارة الاستبانة النهائية المرفقة بملحقات البحث، إذ يوضح الجدول رقم(2) في أدناه عدد الاستشارات الموزعة.

الجدول (2)

الاستشارات الموزعة والمستردة

المجتمع	الاستشارات الموزعة	الاستشارات المستردة	نسبة الاستجابة
الكادر الأكاديمي	26	19	73%
موظفو مكاتب الحسابات والتدقيق	14	13	93%
المجموع الكلي	40	32	80%

المصدر : من إعداد الباحثين.

يتبين من الجدول رقم(2) أن عدد استشارات الاستبانة الموزعة على عينة الأكاديميين بلغت (26) استشارة موزعة مستردة منها (19) استشارة، و بنسبة الاسترداد (73%). فيما بلغت نسبة استشارات الاستبانة الموزعة على عينة الموظفين (14) استشارة، مستردة منها (13) استشارة، وبنسبة الاسترداد (93%). إذ بلغ عدد الاستشارات الكلية الموزعة (40) استشارة، المستردة والصالحة منها (32) استشارة، أي بنسبة (80%) وهي نسبة مؤهلة لإجراء الاختبارات الإحصائية اللازمة.

4-2- وصف خصائص مجتمع البحث :

الجدول رقم (3)

خصائص عينة البحث

الجنس			
الذكور	الإناث		
التكرارات	التكرارات		
21	11		
65.6%	34.4%		
الوظيفة			
موظفو مكاتب المحاسبة والتدقيق			
أكاديميو المحاسبة	مكاتب المحاسبة والتدقيق		
التكرارات	التكرارات		
19	5		
59.34%	15.6%		
التحصيل الدراسي			
الدكتوراه	الماجستير	الدبلوم عالي	البكالوريوس
التكرارات	التكرارات	التكرارات	التكرارات
2	17	2	11
6.2%	53.1%	6.2%	34.4%
سنوات الخبرة			
أقل من 5	5 – أقل من 10	10 – أقل من 15	أكثر من 20
التكرارات	التكرارات	التكرارات	التكرارات
2	9	7	6
6.2%	28.1%	21.9%	18.8%

المصدر : من إعداد الباحثين في ضوء نتائج التحليل الإحصائي بالاعتماد على برنامج spss.

يوضح الجدول رقم(3) في أعلاه خصائص عينة البحث: يتضح من الجدول رقم(3) أن (65.6%) من أفراد العينة من الذكور، و

الخبرة الأكثر من (20) سنة فقد جاءت بالمرتبة الرابعة بنسبة (18.8%)، وفي المرتبة الخامسة والأخيرة فئة الخبرة لأقل من خمس سنوات فقد كانت بنسبة (6.2%).

4.3 الفشل المحاسبي في ظلّ التحليل الإحصائي الوصفي:

يتناول هذا المحور التحليل الإحصائي الوصفي لنتائج إجابات عينة البحث حول أسئلة الاستبانة المرتبطة بمتغير الفشل المحاسبي وكما هو موضح في الجدول رقم (4) في أدناه :

الجدول رقم (4)

نتائج التحليل الإحصائي الوصفي لمتغير الفشل المحاسبي

الاختلاف المعياري	الوسط الحسابي	مقاييس الإجابة										المتوسط الحسابي
		لا أتفق بشدة		لا أتفق		محايد		أتفق		أتفق بشدة		
		1	2	3	4	5	ت	%	ت	%		
0.87	4.40	3.1	1	0	0	6.2	2	34.4	11	56.2	18	X1
0.50	4.50	0	0	0	0	0	0	50	15	50	16	X2
0.70	4.21	0	0	0	0	15.6	5	46.9	15	37.5	12	X3
0.90	4.12	9.4	3	0	0	6.2	2	46.9	15	37.5	12	X4
0.73	4.09	0	0	3.1	1	12.5	4	56.2	18	28.1	9	X5
0.84	4.46	0	0	6.2	2	3.1	1	28.1	9	62.5	20	X6
0.92	4.15	3.1	1	3.1	1	6.2	2	50	16	37.5	12	X7
0.65	4.34	0	0	0	0	9.4	3	46.9	15	43.8	14	X8
1.03	3.97	0	0	12.5	4	15.6	5	34.4	11	37.5	12	X9
0.76	3.94	0	0	6.2	2	12.5	4	62.5	20	18.8	6	X10
0.69	4.03	0	0	3.1	1	12.5	4	62.5	20	21.9	7	X11
0.78	4.20	5.2		5.7		9.98		47.16		39.21		متوسط
0.78	4.20			10.9%		9.98%		86.37%				متوسط

المصدر : من إعداد الباحثين في ضوء نتائج التحليل الإحصائي بالاعتماد على برنامج spss. يوضح الجدول رقم (4) أنّ (86.37%) من أفراد عينة البحث متفقون مع مضامين استبانة الاستبانة. وكان المعدل العام لأفراد عينة البحث غيرالمتفقين (10.9%)، في حين بلغت نسبة المحايدين (9.98%) ، ويؤيد ذلك نتيجة المعدل العام للوسط الحسابي إذ بلغت (4.20) ومتعدّل انحراف معياري عام (0.78).

المالية والمحاسبية في الوحدة الاقتصادية، وفي الترتيب الرابع جاءت الفقرة (x7) إذ بلغت نسبة المتفقين من أفراد عينة البحث حول مضمون الفقرة (87.5%) وهي نسبة تؤكد على أنّ الفشل المحاسبي يؤثر سلباً على اتخاذ القرارات الاقتصادية السليمة، واحتلت الترتيب الخامس الفقرات (x3) و (x4) و (x11) بنسبة التوافق إذ بلغت (84.4%) وهي الفقرات التي تؤكد على أنّ الفشل المحاسبي يؤدي إلى تبديد أموال الشركة بسبب عدم توافر جهاز محاسبي سليم ومراقبة دقيقة لإيرادات الوحدة ونفقاتها، وإلى تقديم تقارير غير متوافقة مع المعايير والسياسات والقواعد المحاسبية، وإلى زيادة الأعباء المالية وتكاليف المراجعة المحاسبية والمالية بهدف تصحيح مسار أداء الوحدة، وفي الترتيب السادس جاءت الفقرة (x5) وبنسبة المتفقين من أفراد عينة البحث (84.3%) وهي نسبة تؤكد من وجهة نظر أفراد عينة البحث على أنّ الفشل المحاسبي يؤدي إلى عدم موثوقية جهاز الضريبة في اعتماد القوائم المالية للوحدة لأغراض احتساب النسبة الصحيحة لضريبة الدخل، والترتيب السابع من نصيب الفقرة (x10) وبنسبة المتفقين من أفراد عينة البحث (81.3%) وهي نسبة تدلّ على أنّ من أسباب الفشل المحاسبي لدى الوحدة الاقتصادية عدم الالتزام بقواعد السلوك وآداب مهنة المحاسبة،

ويتضح من الجدول رقم (4) أنّ الترتيب الأوّل كان للفقرة (x2) إذ بلغت نسبة المتفقين من أفراد عينة البحث حول مضمون الفقرة (100%) وهي نسبة تدلّ على الفشل المحاسبي إلى عدم قدرة المستثمرين والدائنين والجهات المستفيدة الأخرى على اتخاذ القرارات السليمة بشأن مدى استمرارهم مع الشركة، وفي الترتيب الثاني جاءت الفقرة (x8) إذ بلغت نسبة المتفقين من أفراد عينة البحث حول مضمون الفقرة (90.7%) وهي نسبة تدلّ من وجهة نظر أفراد عينة البحث على أنّ الفشل المحاسبي يؤدي إلى عدم الثقة والمصادقية والموثوقية في السوق المالية ولا سيّما لدى المستثمرين والدائنين، وفي الترتيب الثالث جاءت الفقرتين (x1) و (x6) إذ بلغت نسبة المتفقين من أفراد عينة البحث (90.6%) وهي نسبة تدلّ على أنّ الفشل المحاسبي يؤدي إلى تشوّه الصورة الحقيقية للوضع المالي للوحدة الاقتصادية، ويؤثر على دقة المعلومات

4.4 جودة القوائم المالية في ظل التحليل الإحصائي الوصفي:

يتناول هذا المحور تحليل نتائج آراء عينة البحث حول أسئلة الاستبانة المرتبطة بمتغير جودة القوائم المالية، وكما هو موضح في الجدول رقم (5) في أدناه:

الجدول رقم (5)

نتائج التحليل الإحصائي الوصفي لمتغير جودة القوائم المالية

الترتيب	المتغير	الوسط الحسابي	مقاييس الإجابة									
			لا أتفق بشدة		لا أتفق		محايد		أتفق		أتفق بشدة	
			1	ت	2	ت	3	ت	4	ت	5	ت
Y1	0.74	4.03	0	0	6.2	2	6.2	2	65.6	21	21.9	7
Y2	0.62	4.15	0	0	0	0	12.5	4	59.4	19	28.1	9
Y3	0.89	4.28	3.1	1	3.1	1	0	0	50	16	43.8	14
Y4	0.66	4.37	0	0	0	0	3.1	1	43.8	14	46.9	15
Y5	0.67	4.25	0	0	3.1	1	3.1	1	59.4	19	34.4	11
Y6	0.74	4.03	3.1	1	0	0	6.2	2	71.9	23	18.8	6
Y7	0.67	4.15	0	0	0	0	15.6	5	53.1	17	31.2	10
Y8	0.67	4.09	0	0	3.1	1	9.4	3	62.5	20	25	8
Y9	0.67	4.06	0	0	3.1	1	9.4	3	65.6	21	21.9	7
Y10	0.69	3.97	0	0	3.1	1	15.6	5	62.5	20	18.8	6
Y11	0.83	4.12	3.1	1	0	0	9.4	3	56.2	18	31.2	10
متوسط	0.71	4.14		3.1		3.62		9.05		59.09		29.27
معايير	0.71	4.14				6.63%		9.05%				88.36%

المصدر: من إعداد الباحثين في ضوء نتائج التحليل الإحصائي بالاعتماد على برنامج spss. يتضح من الجدول رقم (5) أن الترتيب الأول كان للفقرتين (y1) و (y2) ونسبة اتفاق (93.8%) من أفراد عينة البحث، وهي نسبة تدل على أن لتحقيق الجودة في القوائم المالية للوحدة الاقتصادية ضرورة وجود كوادر محاسبية كفاءة، و من أسباب تحقيق الجودة في القوائم المالية للوحدة الاقتصادية جودة الأداء المحاسبي للوحدة. وفي الترتيب الثاني جاءت الفقرتين (y4) و (y6) ونسبة اتفاق (90.7%) من أفراد عينة البحث، وهي نسبة تؤكد على أن الجودة في القوائم المحاسبية تعتمد بشكل كبير على مدى قوة ومثانة الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي، وأن حرص الوحدة الاقتصادية على تحقيق الجودة في القوائم المالية يستدعي جودة الأداء المحاسبي لدى الوحدة. وفي الترتيب الثالث جاءت الفقرات (y1) و (y2) و (y8) و (y9) إذ بلغت نسبة الاتفاق من أفراد عينة البحث (87.5%) وهي نسبة تدل على أن جودة القوائم المالية تعتمد كثيراً على مدى تطبيق الوحدة الاقتصادية للمعايير والسياسات والقواعد المحاسبية سواء المعمول بها دولياً أو محلياً، وعلى مدى اتباع الوحدة الاقتصادية في تحقيق الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وعلى مدى التزام الشركة بالمبادئ المهنية والأخلاقية والمصادقية، وامتنال الوحدة الاقتصادية للوائح والقوانين المعمول بها في البلد، أما في الترتيب الرابع فقد جاءت الفقرة (y11) إذ بلغت نسبة المتفقين من أفراد عينة البحث

حول مضمون الفقرة (87.4%) وهي نسبة تؤكد على أن وجود استجابة لدى الوحدة الاقتصادية لمستجدات بيئة أعمال المحاسبة يؤدي إلى جودة قوائمها المالية، أما الترتيب الخامس فقد كان من نصيب الفقرة (y7) بنسبة اتفاق (84.3%) وهي نسبة تؤكد على أن أية مخالفة للسياسات والقواعد المحاسبية في الوحدة الاقتصادية سيؤدي إلى فقدان القوائم المالية جودتها. وأما الترتيب السادس والأخير فقد كان من نصيب الفقرة (y10) بنسبة اتفاق (81.3%) وهي نسبة تؤكد على أن أحد أسباب فقدان الجودة للقوائم المالية للوحدة الاقتصادية قد يكون وجود تواطؤ بين إدارة الوحدة والعاملين في قسم المحاسبة والأطراف الأخرى ذات المصلحة.

4.5 اختبار فرضيات البحث:

تم اختبار فرضيات البحث عن طريق نتائج التحليل الإحصائي وكما يأتي:

اختبار علاقة الارتباط بين الفشل المحاسبي وجودة القوائم المالية بناءً على نتائج التحليل الإحصائي:

يتناول هذا المحور نتائج اختبار العلاقة بين متغيري الفشل المحاسبي وجودة القوائم المالية في الجدول المبين أدناه (6):

الجدول رقم (6)

نتائج علاقة الارتباط بين الفشل المحاسبي وجودة القوائم المالية

	الفشل المحاسبي (X)	جودة القوائم المالية (Y)
الفشل المحاسبي (X)	Pearson Correlation	1
	Sig. (2-tailed)	0.515**
جودة القوائم المالية (Y)	Pearson Correlation	0.515**
	Sig. (2-tailed)	1

المصدر : من إعداد الباحثين في ضوء نتائج التحليل الإحصائي بالاعتماد على برنامج spss. يوضح الجدول رقم (6) وجود علاقة طردية بين المتغيرين إذ بلغ معامل الارتباط (**0.515)، وتشير تلك النتائج إلى وجود علاقة معنوية قوية بين المتغيرين، ويؤكد ذلك مستوى الدلالة المحسوبة (sig=0.003) عند مستوى معنوية (0.05). وتشير هذه النتائج إلى وجود علاقة قوية بين الفشل المحاسبي، وجودة القوائم المالية، من حيث تطبيق الوحدة الاقتصادية للمعايير والسياسات والقواعد المحاسبية وجودة القوائم المالية، والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وكفاءات الكوادر المحاسبية لدى الوحدات الاقتصادية، وعلى مدى التزام الوحدة الاقتصادية بالمبادئ المهنية والأخلاقية والمصادقية، ووجود امتثال لدى الوحدة للوائح والقوانين المعمول بها في البلد.، إذا تدل هذه النتائج على قبول فرضية البحث رقم (1) التي تشير إلى وجود

علاقة ذي دلالة إحصائية بين الفشل المحاسبي وجودة القوائم المالية. ويرى الباحثون أنّ أيّ نقص أو تقصير أو إهمال في الأداء المحاسبي لدى الوحدات الاقتصادية سيؤدي إلى فقدان جودة قوائمها المالية.

اختبار علاقة التأثير بين الفشل المحاسبي وجودة القوائم المالية بناءً على نتائج التحليل الإحصائي:

يتناول هذا المحور نتائج تحليل التأثير باستعمال معادلة الانحدار الخطي البسيط لبيان درجة تأثير متغيري الفشل المحاسبي وجودة القوائم المالية، وكما في الجدول رقم (7):

الجدول رقم (7)

نتائج اختبار معادلة الانحدار الخطي البسيط لبيان أثر المتغير المستقل (الفشل المحاسبي) في المتغير المعتمد (جودة القوائم المالية)

Model	المعاملات غير القياسية		T	F	R	R ²	Sig
	Std Error.	B ₀					
Constant	0.616	2.124	3.448	10.821	0.515 _a	0.265	0.002
Xb							
المتغير المستقل الفشل المحاسبي	0.146	0.479	3.290				0.003

xa. Depended Variable(Y): (جودة القوائم المالية)

العلاقة عند مستوى المعنوي (0.05) (df=32) N=32 قيمة T الجدولية =1.697

المصدر : من إعداد الباحثين في ضوء نتائج التحليل الإحصائي بالاعتماد على برنامج spss.

4. الاستنتاجات والتوصيات:

4.1 الاستنتاجات:

1. هناك آثار عديدة للفشل المحاسبي على الوحدات الاقتصادية الهادفة إلى الربح في محافظة دهوك، ويؤكد ذلك (86.37%) من أفراد عينة البحث، ومن تلك الآثار:

- تشويه الصورة الحقيقية للوضع المالي للوحدة الاقتصادية.
- عدم قدرة المستثمرين والدائنين والجهات المستفيدة الأخرى على اتخاذ القرارات السليمة بشأن مدى استمرارهم مع الوحدة الاقتصادية.
- يؤدي الفشل المحاسبي إلى تقديم تقارير غير متوافقة مع المعايير والسياسات والقواعد المحاسبية وعدم ثقة جهاز الضريبة في اعتماد القوائم المالية للوحدة لأغراض الضريبة.
- يؤثر الفشل المحاسبي سلباً في اتخاذ القرارات الاقتصادية السليمة.

يتضح من الجدول رقم (7) أنّ معامل بيتا غير القياسية للمتغير المستقل (الفشل المحاسبي) بلغت (2.124) في حين بلغت معامل بيتا القياسية (0) أما معامل بيتا غير القياسية للمتغير التابع (جودة القوائم المالية) فقد بلغت (0.479) في حين بلغ معامل بيتا القياسي (0.515)، أما قيمة (T) للمتغير المستقل بلغت (3.448) وهي أعلى من قيمة (T) للمتغير التابع البالغة (3.290)، وقيمة (T) الجدولية (1.697) وهي قيمة أقل من قيمتها المحسوبة، أما معامل التحديد للمتغير المستقل (R) فقد بلغت (0.515_a)، ومعامل التحديد R² بلغت (0.265)، كما بلغ مستوى الدلالة المحسوب (0.003) وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد البالغ (0.05)، مما يشير إلى وجود تأثير ذي دلالة إحصائية بين المتغيرين، وتوضح هذه النتائج وجود تأثير المتغير المستقل (الفشل المحاسبي) في المتغير التابع (جودة القوائم المالية)، إذا تدل هذه النتائج على قبول فرضية البحث رقم (2) التي تشير إلى وجود تأثير ذي دلالة إحصائية بين الفشل المحاسبي وجودة القوائم المالية.

3. على الوحدة الاقتصادية التي تعاني من الفشل المحاسبي مراجعة وتقييم السياسات والقواعد المحاسبية المطبقة لديها وتقييمها لضمان توافقتها مع التغيرات البيئية والقانونية.
4. أهمية المتابعة والاهتمام الكافي بإعداد القوائم المالية وتحقيق الشفافية والدقة المطلوبة.
5. ضمان التطوير المستمر لمهارات الكادر المالي والمحاسبي وتحسين أدائهم بكفاءة وفاعلية.
6. تعزيز التواصل مع المالكين والمستثمرين والجهات الأخرى ذات العلاقة ومزج آرائهم وحاجتهم إلى المعلومات اللازمة لضمان تقديم الوحدة الاقتصادية للمعلومات المالية والمحاسبية الدقيقة والمفهومة.
7. ضمان تعزيز النزاهة في الأداء المالي والمحاسبي لدى الوحدة الاقتصادية وتفادي أية دلالات تشير إلى ضعف في تطبيق النزاهة والأخلاق المهنية المحاسبية.
8. تحسين إجراءات التدقيق الداخلي وتعزيز تأثيره لضمان التقييم الفعال للعمليات المالية والمحاسبية واكتشاف الأخطاء مبكراً وسرعة معالجتها وتلافيها.
9. الاهتمام بشكل أكبر بإعداد قوائم مالية تحليلية لتعزيز الشفافية في القوائم المالية عن طريق التطبيقات الإضافية للقوائم المالية مما يزيد من مصداقية أداء الوحدة ويؤدي إلى جذب المستثمرين إليها.
10. اعتماد أنظمة وبرامج حاسوبية متطورة وحديثة بخصوص القوائم المالية التي تعدّها الوحدة الاقتصادية التي ستؤدي إلى دقة وكفاءة عمليات إعداد القوائم المالية.
11. ضرورة متابعة الوحدة الاقتصادية للأنظمة والتعليقات النافذة حول الأداء المالي والمحاسبي والقوائم المالية المنبثقة عنها ولا سيما التوجيهات القانونية والضريبية، والتوافق معها.

المصادر والمراجع

- أبو مطر، سناء حسن محمد، المشكلات المتعلقة بقسم المحاسبية وتوثيق الحلول المختلفة، المجلة العربية للنشر العلمي، الإصدار 5، العدد 49، 2022.
- أحمد، راميار زركار، دور نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في تحسين جودة القوائم المالية: دراسة استطلاعية في عتبة من المصارف التجارية في محافظة أربيل، مجلة فلاي زانست العلمية، العدد 2، المجلد 6، 2021.
- الأسد، آلاء. المعايير المحاسبية والتغيرات في بيئة الاعمال المعاصرة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة: العدد الخاص بمؤتمر الكلية: 2013.
- بنت علي، هاجر، أثر جودة التدقيق الخارجي على جودة القوائم المالية في ظل الإفصاح، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2018-2019.
- حماد، طارق عبد العال، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستئثار ومنح الائتمان: نظرة مالية ومستقبلية، 2006، الاسكندرية، دار الجامعة.
- خالد، عبدالله، علم تدقيق الحسابات، الناحية النظرية والعملية، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، الأردن، 2013.
- محمود، سمير عبدالسميع، أثر جودة القوائم المالية على تكلفة أموال الملكية: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، مجلة البحوث المحاسبية، المجلد 6، العدد 2، ص 1-28، 2019.
- يوسف، شفا عمري فضيل مصطفي، مدى مسؤولية المدقق الخارجي في اكتشاف حالات الفساد المالي في الشركات المساهمة العامة الأردنية. جامعة الشرق الأوسط، 2014.
- Arthur Anderson, An accounting confident crises center for ethical organizational cultures. Auburn university. 2023.

- e. عدم وجود الإفصاح الكافي للمعلومات المالية التي تقدّمها الوحدات الاقتصادية والناتج عن الفشل المحاسبي لديها.
- f. الفشل المحاسبي لدى الوحدة الاقتصادية ناتج عن عدم الالتزام بقواعد السلوك وآداب مهنة المحاسبة.
- g. عدم التزام الوحدة الاقتصادية بالمعايير المحاسبية المعتمدة.
2. هناك علاقة قوية بين الفشل المحاسبي، وجود القوائم المالية، فيما يخص تطبيق المعايير والسياسات والقواعد المحاسبية، والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وكفاءات الكوادر المحاسبية، والالتزام بالمبادئ المهنية والأخلاقية والمصادقية، ويؤكد ذلك نتائج التحليل الإحصائي في ضوء معامل الارتباط (0.515^{**}) وكذلك مستوى الدلالة المحسوبة ($sig=0.003$) عند مستوى معنوي (0.05).
3. هناك أثر للفشل المحاسبي في جودة القوائم المالية للوحدات الاقتصادية الهادفة إلى الربح، و ذلك بتأييد (88.36%) من أفراد عيّنة البحث، ومن تلك الآثار:
- a. عدم وجود تطبيق كافٍ للمعايير والسياسات والقواعد المحاسبية سواء المعمول بها دولياً أو محلياً مما سينعكس سلباً على توحيد أساليب تقديم المعلومات المالية ودقة الفهم وقابلية المقارنة ومن ثم زيادة فرص الخطأ أو الغموض في القوائم المالية إلى جانب زيادة فرص التلاعب أو التحريف في البيانات.
- b. ضعف في الالتزام بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الذي يؤدي إلى فقدان الثقة في المعلومات المالية من قبل الجهات المستفيدة إلى جانب الأثر السلبي على سمعة الوحدة الاقتصادية ومن ثم التأخير في اتخاذ القرارات بسبب الحاجة إلى مزيد من التحقق والتدقيق.
- c. النقص في كفاءة الكوادر المحاسبية لدى الوحدات الاقتصادية الذي يؤدي إلى صعوبة إعداد البيانات المالية بشكل دقيق وتأخير في تقديم القوائم المالية فضلاً عن احتمال حدوث أخطاء في العمليات المحاسبية ومن ثم تشتت في البيانات المقدمة.
- d. عدم وجود كفاية بخصوص قوة ومثانة الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي وهذا قد يفتح باباً للتلاعب بالبيانات المالية وضعف في رصد الأنشطة بشكل فعال، الأمر الذي سيؤدي إلى تفتيش المشكلات من دون اكتشافها مبكراً وضياع الفرص التشغيلية أو الاستراتيجية للوحدة الاقتصادية.
- e. الالتزام بالمبادئ المهنية والأخلاقية والمصادقية كان دون مستوى الطموح الأمر الذي سيؤدي إلى الإضرار بمصداقية الوحدة الاقتصادية والوقوع في مشاكل قانونية إلى جانب الأثر السلبي على العلاقات العامة للوحدة الاقتصادية إلى جانب احتمال تعرّضها إلى عقوبات مالية أو غرامات من قبل السلطات الرقابية.

التوصيات:

بناءً على ما تمخّص عنه البحث يمكن بيان أهم التوصيات الآتية:

1. أهمية الالتزام الكامل بالمعايير المحاسبية سواء المعمول بها دولياً أو محلياً.
2. يمكن استعانة الوحدات الاقتصادية التي تعاني من الفشل المحاسبي بخبراء محاسبين ومقرّسين.

بين أيديكم استبانة تتعلق ببحث يهدف إلى معرفة:

أثر الفشل المحاسبي في جودة القوائم المالية المعدّة من قبل الوحدات الاقتصادية الهادفة إلى الربح : بحث استطلاعي لآراء عيّنة من الأكاديميين وموظفي مكاتب الحسابات والتدقيق في محافظة دهوك) وتعدّ مشاركتكم في تقديم الصورة الحقيقية إسهاماً بشكل إيجابي في إخراج هذا البحث بالمستوى الذي نطمح إليه. لذا نرجو ملء فقرات الاستبانة نظراً لخبرتمكم الوظيفية التي ستساهم في تحقيق أهداف هذا البحث . علماً أنّه سيتمّ التعامل مع إجاباتكم بالسرية التامة والأمانة العلمية ولا داعي لتثبيت الاسم لتحقيق أهداف البحث العلمي.

نشكر حسن استجابتكم ولكم منا كل الاحترام والتقدير

ملاحظة:

1. يرجى الإجابة على جميع الأسئلة، لأنّ أيّ ترك في السؤال يؤدي إلى إبطال الاستمارة وعدم صلاحيتها للبحث والتحليل.
2. يرجى وضع علامة (✓) في الخانة الذي يمثل وجهة نظرك .

الباحثون:

3. **المحور الأول : المعلومات العامة :**
4. **الجنس:** ذكر / اثنى
5. **الوظيفة:** أكاديمي المحاسبة / موظف مكاتب الحسابات أو التدقيق
6. **التحصيل الدراسي :** دكتوراه / ماجستير / دبلوم عالي / بكالوريوس / دبلوم فني
7. **سنوات الخبرة :** أقلّ من 5 سنوات / 6-10 سنوات / 11-15 سنة / 16-20 سنة / 21 سنة

المحور الثاني : الأسئلة المتعلقة بمتغيرات البحث:

1. الفشل المحاسبي: يشير إلى سوء أداء الجهاز المحاسبي لدى الوحدة الاقتصادية، وعدم استجابته لمتطلبات الأطراف المعنية بالمعلومات المحاسبية.

ت	العبارات	أتفق بشدة	أتفق	محايد	لا أتفق	لا أتفق بشدة
1.	يؤدي الفشل المحاسبي الى تشويه الصورة الحقيقية للوضع المالي للوحدة الاقتصادية.					
2.	يؤدي الفشل المحاسبي إلى عدم قدرة المستثمرين والدائنين والجهات المستفيدة الأخرى على اتخاذ القرارات السليمة بشأن مدى استمرارهم مع الوحدة الاقتصادية.					
3.	يؤدي الفشل المحاسبي إلى تبديد أموال الوحدة الاقتصادية بسبب عدم توافر جهاز محاسبي سليم ومراقبة دقيقة لإيرادات الوحدة ونفقاتها.					
4.	يؤدي الفشل المحاسبي إلى تقديم تقارير غير متوافقة مع المعايير والسياسات والقواعد المحاسبية.					
5.	يؤدي الفشل المحاسبي إلى عدم موثوقية جهاز الضريبة في اعتماد القوائم المالية للوحدة لأغراض احتساب النسبة الصحيحة لضريبة الدخل.					
6.	يؤثر الفشل المحاسبي على دقة المعلومات المالية والمحاسبية في الاداء المالي للوحدة.					
7.	يؤثر الفشل المحاسبي سلباً في اتخاذ القرارات الاقتصادية السليمة.					
8.	ينعكس الفشل المحاسبي سلباً على الثقة والمصادقية والموثوقية في السوق المالية ولا سيما لدى المستثمرين والدائنين.					
9.	عدم وجود الإفصاح الكافي للمعلومات المالية التي تقدّمها الوحدات الاقتصادية ناتج عن الفشل المحاسبي لديها.					
10.	من أسباب الفشل المحاسبي لدى الوحدة الاقتصادية عدم الالتزام بقواعد السلوك وآداب مهنة المحاسبة.					
11.	يؤدي الفشل المحاسبي إلى زيادة الأعباء المالية وتكاليف المراجعة المحاسبية والمالية بهدف تصحيح مسار أداء الوحدة.					

الملاحق:

بسم الله الرحمن الرحيم

الموضوع / استبانة استبانة

السادة المشاركون في ملء الاستمارة..... المحترمون.

تحية طيبة.....

2. جودة القوائم المالية: تشير إلى مدى دقة وموثوقية المعلومات المالية المقدّمة في القوائم المالية عن طريق توفير صورة صادقة وشاملة عن الوضع المالي للوحدة مما يساهم في قدرة المساهمين والمستثمرين والجهات الرقابية على اتخاذ القرارات السليمة.

ت	العبارات	أتفق بشدة	أتفق	محايد	لا أتفق	لا أتفق بشدة
1.	جودة القوائم المالية تعتمد كثيراً على مدى تطبيق الوحدة الاقتصادية للمعايير والسياسات والقواعد المحاسبية سواء المعمول بها دولياً أو محلياً.					
2.	تعتمد جودة القوائم المالية على مدى اتباع الوحدة الاقتصادية في تحقيق الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.					
3.	يتطلب تحقيق الجودة في القوائم المالية للوحدة الاقتصادية ضرورة وجود كوادر محاسبية كفاءة.					
4.	تعتمد الجودة في القوائم المحاسبية بشكل كبير على مدى قوة ومثانة الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي.					
5.	من أسباب تحقيق الجودة في القوائم المالية ثبات الوحدة الاقتصادية يعني جودة الأداء المحاسبي للوحدة.					
6.	إن حرص الوحدة الاقتصادية على تحقيق الجودة في القوائم المالية يستدعي جودة الأداء المحاسبي لدى الوحدة.					
7.	إن أية مخالفة للسياسات والقواعد المحاسبية في الوحدة الاقتصادية سيؤدي إلى فقدان القوائم المالية جودتها.					
8.	جودة القوائم المالية هي مؤشر أولي على مدى التزام الوحدة الاقتصادية بالمبادئ المهنية والأخلاقية والمصادقية.					
9.	إن وجود قوائم مالية ذات جودة عالية يعني وجود امتثال لدى الوحدة الاقتصادية للوائح والقوانين المعمول بها في البلد.					
10.	قد يكون أحد أسباب فقدان الجودة للقوائم المالية للوحدة الاقتصادية وجود تواطىء بين إدارة الوحدة والعاملين في قسم المحاسبة والأطراف الأخرى ذات المصلحة.					
11.	وجود استجابة لدى الوحدة الاقتصادية لمستجدات بيئة أعمال المحاسبة يؤدي إلى جودة قوائمها المالية.					